

خاتمة عامة

في ختامنا لهذه المذكرة، نصل إلى أن السياحة لها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة و إمكانيتها في امتصاص اليد العاملة، و بالتالي يساهم في تقليص البطالة، إذا لا يمكن للجزائر من أن تهمل هذا القطاع خاصة و أنه أصبح تنويع الاقتصاد و الموارد على الصعيد المحلي ضرورة لا بد منها. من أجل تحقيق ذلك يجب منح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة، كما يجب على السياسة الوطنية للسياحة أن تركز على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل و السهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي و في أشكال السياحة التي يجب ترقيتها و كذا في نوع الزبائن المستهدفين و طنيين كانوا أو أجانب.

و لكون السياسة السياحية ولأول مرة منذ 25 سنة، تكتسي طابع السياسة الوطنية في برنامج الحكومة، ينبغي إعادة النظر في الإطار العام للتنظيم بمراعاة الاختيارات الإستراتيجية الكبرى و الأهداف العامة للمخطط الرئيسي و تحويلها إلى أهداف وسطية و قطاعية ضمن تقسيم المهام بين الدولة و المتعاملين الخواص، و السعي لتنمية الاستثمار السياحي و الذي نجده يتركز على المشروعات الفندقية مع إهمال الأنواع الأخرى من المشاريع السياحية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات و التسهيلات المتعلقة بالنقل، الحرف، الصناعات التقليدية و أنشطة التسويق و تنسيقها مع مختلف وكالات السياحة و السفر المحلية و الأجنبية في الداخل و الخارج.

فبالرغم من الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها الجزائر نجد أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، و التي وقفت حجرة عثرة أمام المستثمرين لدخول هذا المجال و تحقيق المردودية التي كان يفترض أن يحققوها و يمكن تلخيص تلك المشاكل في:

- الضعف و التأخر الذي عانى منه القطاع بسبب قلة الاهتمام به منذ الاستقلال، ففي أغلب المخططات التنموية أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية الاجتماعية على حساب السياحة الدولية، وهذا أدى إلى ضعف البنية التحتية للقطاع، كما أن المنشآت السياحية لم تعرف تطورا كبيرا

خاتمة عامة

سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص رغم كل التدابير القانونية خاصة المتخذة من طرف الدولة للاستثمار في السياحة.

- إهمال المعالم التاريخية وتدهورها ، كما أن المنتجات التقليدية و الحرفية تعاني من مشاكل خصوصا في مجال تسويقها وكذا حصولها على المواد الأولية.

- مشاكل التسيير التي صادفها القطاع ومنذ الاستقلال ، فأغلب مؤسساته تابعة للقطاع العمومي و لقد كانت تحقق عجزا ماليا كبيرا ، كما أن معظمها يحتاج إلى إصلاحات كثيرة.

كل هذه المشاكل أدت إلى ضعف و تأخر هذا القطاع ،ومن أجل ذلك فقد سطرت السلطات المعنية برنامجا يهدف إلى ترقية وتنشيط السياحة الجزائرية ويرتكز على عدة محاور ، يتمثل المحور الأول في رفع قدرات الإيواء عن طريق الاستثمار و الخوصصة و الشراكة وتنويع العرض ، أما المحور الثاني لهذا البرنامج فإنه يركز على تدعيم النوعية وذلك بتحسين الخدمة المقدمة و المحيط السياحي وتكوين الموارد البشرية ، أما المحور الثالث فيرتبط بتحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج.

هذا بالإضافة إلى الإصلاحات التي عمدت الدولة على القيام بها وذلك بمحاولة تكييف القوانين مع مقتضيات السوق، و التي من شأنها أن تمنح تحفيزات و ضمانات للمستثمرين الوطنيين و الأجانب العموميين و الخواص ، كما أنشأت عدة هيئات لتدعيم الاستثمار بشكل عام مثل :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،أما في المجال السياحي فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحة و التي تهتم بالعقار السياحي و المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ، كما تم تحديد مناطق التوسع السياحي وقائمة المشاريع المتعلقة بالحمامات المعدنية المعروضة للاستثمار ولكن بالرغم من ذلك فإن المشاريع السياحية كانت ضعيفة ،ومن أجل تسليط الضوء أكثر على نتائج هذه الإجراءات على المجال

خاتمة عامة

السياسي ، سوف نحاول معرفة ذلك من خلال دراستنا الفرضية لكيفية تمويل مشروع سياحي ويمكننا عرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

❖ النتائج:

إن هذه الدراسة و التي تناولنا فيها الطرق المتبعة لإنشاء و تمويل المشروع السياحي ومن خلال معطيات مديرية السياحة لولاية عين تموشنت الى جانب فندق لاكواريوم ببني صاف و بنك الجزائري لتنمية الريفية ، فقد سمحت لنا بالوصول إلى عدة نتائج نذكر منها:

* مهما اختلف نوع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية.

* نقص الاحترافية و الحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة لإقامة المشاريع السياحية عليها ، وهذا ما أدى في كثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.

* رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لهذه المشاريع و التي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يطلبها وذلك بالاعتماد على الضمانات المقدمة ، لكن ذلك لم ينف حدوث مشاكل ، خصوصا مع نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك.

* رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض ، إلا أنه لم يتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة و التي تتعلق بتحديد الحد الأقصى للتمويل من طرف البنك للمشاريع بصفة عامة و التي تتم في إطار هيئات الدعم ، لكننا نجد أن البنك لم يقم بتطبيقها إلا سنة 2000

إن بنك الجزائر لتنمية الريفية رغم انه يعرض مجموعة من صيغ التمويل ووفق شروط معينة حسب ما تقتضيه مبادئ النشاط البنكي ، إلا أنه نجد أن مساهمته في تمويل المشاريع السياحية لم تصل إلى المستوى المطلوب بالنظر

خاتمة عامة

إلى عددها، وهذا راجع خاصة إلى الصعوبات التي يواجهها في هذا المجال و المرتبطة بالمستثمرين من جهة و بالقطاع والمحيط من جهة أخرى.

❖ الاقتراحات:

وفيما يلي مجموعة من الاقتراحات و التي من شأنها أن تخفف من المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي و يحفز المستثمرين وكذا البنوك للدخول أكثر في هذا المجال:

* العمل على إزالة المعوقات التي تواجه النشاط السياحي في الجزائر و استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة بكفاءة وفعالية ،وذلك من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع احتفاظ السلطة العمومية بوظيفة التخطيط المرن و المراقبة.

* أن يتم تحديد وتوزيع الاستثمارات حسب النشاطات و المناطق و أن يتم وضع مخططات للتهيئة مع الأخذ في عين الاعتبار الاتجاهات و التعليمات المتعلقة بحماية البيئة مع مراعاة التنمية المستدامة.

* العمل على معالجة المشكلات الإدارية التي تواجه عملية الترقية السياحية وخاصة مشكلة التضارب في المهام بين الأجهزة المحلية و المركزية.

* تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط السياحي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين وتكييفها مع القطاع بكامله (الاستقبال، الإعلام، النقل، خدمات الإطعام) نظرا لتوفر الجزائر على ثروات سياحية كبيرة و متنوعة ، فيجب القيام بعملية جرد لهذه الثروات وتصنيفها وترتيبها حسب الأهمية و الاعتماد على الأسس العلمية، وأن يتم إقامة دراسات الجدوى من أجل تقييم المستثمرين من حيث التأثير الاجتماعي و الاقتصادي و انعكاساتها على الطبيعة و البيئة.

خاتمة عامة

* ضرورة الاهتمام بالحمامات المعدنية وتجهيئتها وتنميتها وإقامة وسائل الاستقبال و الإيواء الضرورية ،وذلك نظرا لاحتياجات المواطنين الجزائريين و السياح الأجانب إلى هذا النوع من السياحة ،خاصة في مجال العلاج و الاستحمام.

* محاولة الاهتمام بالسياحة الصحراوية لما تكتسيه من أهمية كبيرة لاسيما في تطوير السياحة الدولية ، كما يجب زيادة منشآت الإيواء في الجنوب لأنها تعاني من نقص كبير في ذلك.

* محاولة إدخال الثقافة السياحية للمواطنين الجزائريين من خلال إثراء البرامج المدرسية و الإعلام وما يساهم به من نشر لهذه الثقافة ،وذلك لأن مساهمة السكان المحليين يعتبر شرطا أساسيا في نجاح ترقية السياحة ،من خلال مساهمتهم في توفير المناخ الملائم للسياح ، كما أنهم يشكلون أفضل ضمان للدفاع عن التراث السياحي و تنميته.

* لا يمكن تحقيق التنمية السياحية دون توفير نشاطات الدعم وتلك المرتبطة بها مثل: النقل السياحي و الصناعات التقليدية و التنشيط الثقافي و الرياضي والفني بالإضافة إلى النظافة و الأمن... الخ، وذلك لما لها من أثر كبير على تحسين مستوى الخدمة وجعلها قادرة على التنافس وتوسيع السياحة الدولية.

* إن دور الدولة له أثر كبير على تحقيق المنافسة من خلال وضعها للمقاييس بحيث تتناسب و المتطلبات الدولية و السهر على تنفيذها.

* إن الجهود الرامية لترقية السياحة ستظل ضعيفة إذا لم يتبعها إجراءات تخفيف فيما يتعلق بشروط الدخول إلى الجزائر ، من جهة أخرى لابد من تحسين النظام الإعلامي و الاتصالي و إعادة فتح التمثيليات السياحية في الخارج و التي تشكل أساس لهذه العملية.

* تحسين نظام الإعلام الإحصائي من خلال جمع أفضل للمعلومات و توفيرها بشكل يسمح لأصحاب المشاريع الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع من استخدامها في تقييم مشاريعهم ، من أجل ترقية الاستثمارات من الضروري تكيف الأدوات التشريعية و التنظيمية ، وكذا الآليات التمويلية التي تتناسب مع خصوصية القطاع

خاتمة عامة

ومتطلبات اقتصاد السوق مع الأخذ في عين الاعتبار منافسة البلدان المجاورة و التي لديها شروط استثمار أكثر جاذبية.

* فيما يخص الشراكة و الخصوصية لابد من اختيار أصحاب المشاريع الذين تتوافر لديهم المهارة و التمويل ومعرفة الأسواق بالاستفادة من التجارب السابقة والى حققها القطاع مع مجموعات أجنبية و عربية.

في الأخير نأمل أنا قد وفقنا في إنجاز هذا البحث ، كما أن وقوفنا عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة لهذا

المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة جديدة لدفع بحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا.